

الدفع الخاصة بمصادرة المخدرات المضبوطة والأشياء ذات الصلة بالجريمة

ماهية المصادرة

المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل ، وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنائيات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة.

خصوصية المصادرة فى جرائم المخدرات

المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قررت " يحكم فى جميع الأحوال بمصادره الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة"

تقدير محكمة الموضوع للمصادرة

تقديرها إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة إنما يعد من إطلاقات قاضى الموضوع ومن ثم لا مطعن عليه مادام له أصله الثابت بأوراق .

المصادرة وحماية حقوق الغير حسنى النية

المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء- أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعل أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه.

متي لا تكون السيارة محلاً للمصادرة في جرائم المخدرات

بعد أن أورد الحكم الأدلة التي أقام عليها قضاءه بإدانة المطعون ضده ، عاقبه بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق لحيازته المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وأمر بمصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من ذات القانون ، وأورد في أسبابه بشأن عدم مصادرة السيارة المضبوطة قوله " أما السيارة فلا ترى المحكمة محلاً لمصادرتها ذلك لأنه لم يثبت على وجه اليقين أن المتهم استعملها لذاتها في حيازة المخدر وإنما جاء ذلك عرضاً شأنها شأن ما يستخدمه في قضاء أغراضه الخاصة من مسكن وملبس وخلافه لا تكون محلاً للمصادرة لو أخفى فيها مخدر ، لما كان ذلك ، وكانت المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل ، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تديروا وقائى لا مفر من اتخاذها في مواجهة الكافة ، وإذا كان النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن يحكم في جميع الأحوال بمصادره الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة " يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة ، تلك الأدوات ووسائل النقل التي استخدمها الجاني لكي ستزيد من إمكانياته لتنفيذ الجريمة أو تخطى عقبات تعترض تنفيذها - وكان تقديرها إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة - بهذا المعنى - إنما يعد من إطلاقات قاضى الموضوع فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة تأسيساً على ما استظهر له من أنه لم يكن لها دور أو شأن في ارتكاب الجريمة ، لا تكون قد جانب التطبيق القانونى الصحيح ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣)

المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه

لما كانت الدرجات البخارية غير محرم إحرازها، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه. لما كان ذلك، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصر على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدرجة البخارية محل الطعن ولون بيان مالكتها وهل هو المطعون ضده الثانى الذى كان يقودها أم شخص آخر ومدى حسن نية أيا منهما وصلته بجريمة إحراز المخدر المضبوط، وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما أن يعجزا محكمة النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن - وهو عيب يتسع له وجه الطعن - لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)

المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة، والنباتات والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة.

لما كانت المصادرة فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء

مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنىح والمخالفات إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة . وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة ، والنباتات والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المحكوم عليه إلى جانب المواد المخدرة والأدوات المستخدمة فى الجريمة مبلغ ٣٤٠ جنيهاً فان الحكم إذا أطلق لفظ المصادرة بحيث تشمل ما يوجب القانون القضاء بمصادرته من مواد مخدرة ونباتات وأدوات مما يكون قد استخدم فى الجريمة، وما لا يوجب مصادرته من مضبوطات لم تستخدم فى الجريمة فإنه يكون قد جانب التطبيق القانونى السليم . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم قد اقتصر على مخالفة القانون فإنه يتعين إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون - رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض القضاء بتصحيحه بقصر عقوبة المصادرة على الجواهر المخدرة والأدوات المضبوطة والتي استخدمت فى ارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٥)

منازعة المتهم فى ملكية السيارة أمام محكمة الجنايات .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعن قد تم ضبطه ينقل العقار المخدر مستخدماً فى ذلك السيارة رقم ونقل على لسان الشاهد أنه أبصر الطاعن يهبط حاملاً للفاقة التى تحوى زجاجات العقار المخدر وذلك من السيارة المذكورة التى كان يقودها ثم أسس قضاءه بمصادرة تلك السيارة على قوله وحيث أنه لما كان من الثابت من الواقعة التى اطمأنت إليها المحكمة أن المتهم استخدم السيارة المضبوطة فى نقل المخدر بما يستوجب القضاء بمصادرتها استناداً إلى المادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات وكان لا يبين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن نازع فى ملكية السيارة التى ضبطت فى حوزته وخلت مدونات الحكم

مما يفيد أنها مملوكة لغيره ، فإنه لا يقبل منه حديث عن ذلك لأول مره . أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستلزم تحقيقا تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء - أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعل أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه

من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء - أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعل أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . وإذا كان ما تقدم وكانت السيارة المضبوطة غير محرم حيازتها وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت من واقع المستندات التى أرفقتها النيابة العامة بالدعوى أن السيارة التى ضبط بها المخدر مملوكة لسيد من الغير حسنة النية ليست فاعلة أو شريكة فى الجريمة فإنه إذ لم يقضى بمصادرة السيارة يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعيبه عدم الاستعلام من الجهات الرسمية عن ملكية السيارة لما هو مقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية من أن القاضى الجنائى يحكم فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته مما يطرح أمامه فى الجلسة دون إلزام عليه بطريق معين فى الإثبات إلا إذا استوجبه القانون أو حضر عليه طريقا معينا فى الإثبات - وإذا كانت . المحكمة قد عولت فى استظهار ملكية السيارة على المستندات المقدمة فى الدعوى - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٦١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

قضاء محكمة الجنايات بمصادرة السيارة دون استظهار المالك لها وهل هو المطعون ضده أم شخصاً آخر حسن النية لا صلة له بهذه الجريمة ، قصور ، وكان هذا القصور من شأنه تعجيز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو عيب يتسع له . وجه الطعن ، ويستوجب نقض الحكم مع الإحالة .

لما كان نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادره ما يملكه . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم قد اقتصرت على واقعة ضبط المخدر بالسيارة رقم ملاكى إسكندرية التى استخدمت فى ارتكابى الجريمة ، دون استظهار المالك لها وهل هو المطعون ضده أم شخصاً آخر حسن النية لا صلة له بهذه الجريمة ، وكان هذا القصور من شأنه تعجيز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو عيب يتسع له . وجه الطعن ، ويستوجب نقض الحكم مع الإحالة .

(الطعن رقم ٦٥٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/٣/١٩٨٤)

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه تم ضبط مخدر الأفيون بيد أنه أغفل القضاء بمصادرته على الرغم من وجوبها قانوناً باعتبار أن المصادرة فى الدعوى المطروحة - وجوبه يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهه الكافة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين

معه - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تصحيحه والقضاء بمصادره المخدر المضبوط .

(الطعن رقم ٦١٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى . بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده - إلى جانب المواد المخدرة - مطواة ثبت أنها ملوثة بمخدر الحشيش ، وكان الحكم قد قصر قضاءه - فى خصوص المصادرة - على المادة المخدرة المضبوطة دون المطواة سالفة الذكر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة شاملة للمطواة والمواد المخدرة المضبوطة .

(الطعن ٥٧٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣)

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادره الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده إلى جانب الجوهر المخدر مبلغ من النقود ومطواة ثبت خلونصلها من أى أثر لمادة مخدره ، وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفة الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه ، إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الجوهر المخدر المضبوط .

(الطعن ١٠٦٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من المطعون ضدهم كما دلل على ثبوت استخدام السيارة المضبوطة فى ارتكاب الجريمة وذلك من واقع محضر التحريات وإذن تفتيش النيابة وضبط السيارة وبها المخدرات ثم انتهى إلى معاقبة المطعون ضدهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة مع تغريمه ١٠٠٠٠ جنيه وكل من الثانى والثالث بالحبس لمدة ٦ شهور مع تغريمه ٥٠٠ جنيه كما قضى بمصادره المواد المخدرة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على

هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه وإذ كان ما تقدم وكانت السيارات غير محرمة إحرازها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكتها وما إذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول الذى أسند إليه وحده قصد الاتجار - أم لقائدها - المطعون ضده الثالث - والتى أسند له مطلق الإحراز المجرد عن أى قصد - أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الإحالة .

(الطعن ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)

لما كانت المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية

تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فان المحكمة إذ لم تقضى بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتى لم يثبت لها استخدامها فى ارتكاب الجرب ، لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعاه الطاعن من دعوى التناقض .

(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨١)

لما كان الحكم فيما اعتقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوط والغير مدرج بالجدول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات أن الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالأقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحقق له ربحا أكبر، وكان قانون العقوبات قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٥ منه على أنه " يجوز للقاضى إذا حكم بعقوبة لجنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيها، وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير حسن النية) فان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مصادرة لتلك الحبوب والتى ليست من المواد المخدرة وكذلك للتقود يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أورده واستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالأقراص المخدرة واتجاره فيها وبعده النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨١)

من المقرر أن المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية

يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - والتي طبقها الحكم سليما في حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة و الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة . فإن المحكمة إذ لم تقضى بمصادرة النقود المضبوطة - والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له في مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شرائه بقصد الاتجار لا تكون قد جانب التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعه الطاعن من دعوى التناقض .

(الطعن ١٧٢٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢)

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع الطاعن - إلى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لاستخدامه فيها - مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية و الإنجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادره المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفه الذكر مما مفاده انصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الميزان والجواهر المضبوطة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(الطعن ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٧)

يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال - على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير - حسن النية .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٧)

المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً أو شريكاً في الجريمة فإنه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٧)

المضبوطات في قضايا المخدرات

المضبوطات عموماً هي كل آلة أو آداة أو أموال أو أي منقولات مستخدمة في ارتكاب جريمة أو متحصلة من ارتكاب جريمة تم استخدامها سواء بمعرفة من يملكها أو بمعرفة الغير وسواء كان مالكة أحد الجناة أو مملوكة لشخص آخر حسن النية لم يبلغ إلى علمه أنها سوف تستخدم في ارتكاب جريمة بواسطة بعض الجناة " راجع أ / محمد الشيمي المحامي - استرداد ورد المضبوطات " .

والمضبوطات في قضايا المخدرات قد تنحصر فقط في المواد المخدرة موضوع القضية وقد تتعدد المضبوطات كما لو ضبطت الآلات أو أدوات خاصة بهذه الجرائم ، كما قد يكون موضوع الضبط السيارة التي استعملت في نقل المخدرات ، والمشكلة تكمن أبداً في ثلاث مشكلات أو ثلاث أمور :

الأمر الأول : مدي تعلق المضبوطات الأخرى - خلاف المخدرات - بالجريمة محل التحقيق .

الأمر الثاني : هل المضبوطات مما يعد حيازتها جريمة قائمة بذاتها - كالأسلحة غير المرخص بها - أم ان حيازتها قانوناً مباحة ، والمغايرة ترتب أثراً قانونية هامة .

الأمر الثالث : ملكية هذه المضبوطات ، هل هي ملك للمتهم أم المتهمين ، أم ملك للغير ، وهل الغير المشار إليه حسن النية أم سيء النية ، والمغايرة ترتب أثراً قانونية هامة كما سيلي .

الأمور الثلاثة السابقة هي التي دفعتنا الي تخصيص الصفحات اللاحقة للحديث عن المضبوطات

، حديث شامل في ضوء قانون الإجراءات الجنائية والتعليمات العامة للنيابات والتعليمات الادارية والمالية والكتابية .

أولا :

إجراءات ضبط و تحريز المخدرات طبقاً لنصوص قانون الإجراءات الجنائية .

في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .

وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي

(المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية)

لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

(المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية)

إذا وجدت في منزل المتهم أوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى ، فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفضها .

(المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية)

لمأمور الضبط القضائي أن يضعوا الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراساً عليها . (المادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية)

لمأموري الضبط القضائي أن يضبطوا الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وتعرض هذه الأشياء على المتهم ويطلب منه إبداء ملاحظاته عليها ويعمل بذلك محضراً يوقع عليه من المتهم ، أو يذكر فيه امتناعه عن التوقيع .

(المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية)

التعامل مع المضبوطات

توضع الأشياء والأوراق التي تضبط في حرز مفلق وتربط كلما أمكن ، ويختم عليها ، ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء ، ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله . (المادة ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية)

لا يجوز فض الأختام الموضوعة طبقاً للمادتين ٥٣، ٥٦ إلا بحضور المتهم أو وكيله ، ومن ضبطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك .

(المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية)

كل من يكون قد وصل إلى علمه بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة ، وأفضى بها إلى أى شخص غير ذي صفة أو انتفع بها بأية طريقة كانت يعاقب بالعقوبات المقررة بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

(المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية)

إذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى له صورة منها مصدق عليها من مأموري الضبط القضائي .

(المادة ٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية)

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه أن أمكن ذلك .

وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينوبه عنه أن أمكن ذلك .

(المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية)

على قاضى التحقيق كلما رأى ضرورة للانتقال للأمكنة أو للتفتيش أن يخطر بذلك النيابة العامة .

(المادة ٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية)

لقاضى التحقيق أن يفتش المتهم ، وله أن يفتش غير المتهم إذا اتضح من إمارات قوية أنه يخفى أشياء تفيد فى كشف الحقيقة ويراعى فى التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ .

(المادة ٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية)

لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة .

(المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية)

لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٦٦ مكررا ، و٢٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد استعان فى ارتكابها بجهاز تليفونى معين أمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التى يحددها .

(المادة ٩٥ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية)

لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التى عهد إليهما بها ، ولا المراسلات المتبادلة بينهما فى القضية .

(المادة ٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية)

يطلع قاضى التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا إذا أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه ويدون ملاحظاتهم عليها وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرز الأوراق المذكورة وله حسب ما يظهر من الفحص أن يأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف القضية أو يردها إلى من كان حائزاً لها أو إلى المرسله إليه .

(المادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية)

لقاضي التحقيق أن يأمر الحائز لشيء سرى ضبطه أو الاطلاع عليه بتقديمه . ويسرى حكم المادة ٢٨٤ على من يخالف ذلك الأمر إلا إذا كان فى حالة من الأحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .

(المادة ٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية)

تبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى المتهم أو المرسله إليه أو تعطى إليهما صورة منها في أقرب وقت إلا إذا كان ذلك إضراراً بسير التحقيق .

ولكل شخص يدعى حقاً في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضى التحقيق تسليمها إليه في حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وأن يطلب سماع أقواله أمامها

(المادة ١٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية)

ثانياً :

إجراءات ضبط وتحريز المخدرات طبقاً لتعليمات النيابة العامة

إذا وردت المواد المخدرة المضبوطة للنيابة محرزة بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي فعلي عضو النيابة قبل إرسالها للتحليل أو قبل اخذ عينة منها لهذا الغرض حسب الأحوال وأن يفحص

الأختام الموضوعة عليها في حضور المتهم أو وكالة ومن ضبطت عنده أو بعد دعوتهم للحضور ثم يعيد تحريزها ويثبت ذلك في المحضر ويوضح في طلب التحليل ظروف ضبط المادة وأن الغرض من التحليل هو معرفة نوع المادة وما إذا كانت من الجواهر المخدرة أم لا .

(المادة ٤٨١ من التعليمات العامة للنيابات)

يجب تحريز ما يضبط من المواد المخدرة لدى كل متهم علي حدة في حرز مستقل ويتبع هذا الأجراء كذلك بالنسبة إلي كل مادة تضبط .

وإذا ضبطت مواد مخدرة في أماكن متعددة فيجب تحريز ما يضبط في كل مكان علي حدة ولو كانت لمتهم واحد .

واجب اخذ عينات للتحليل من كل حرز للمقادير و الكيفية المبينة في المادة السابقة إذا كان وزن المادة الموضوعة في الحرز يزيد علي عشرة جرامات وذلك في المواد البيضاء أو المواد الأخرى كالحشيش والأفيون مع مراعاة إثبات ذلك في المحضر

(المادة ٤٨٣ من التعليمات العامة للنيابات)

تضبط ملابس المتهمين والمجنني عليهم إذا وجدت بها آثار قد تفيد في التحقيق ، كما تضبط الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أن يكون قد أستعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، مع ملاحظة إثبات ما على الأسلحة المضبوطة من أرقام وعلامات والاستعانة في ذلك بضباط الشرطة أو بخبير فحص السلاح بمديرية الأمن عند الاقتضاء بدقة أوصاف المضبوطات وكيفية ضبطها .

وتعرض الأشياء المضبوطة على المتهم ويطلب منه إبداء ملاحظاته عليها ، ويعمل بذلك محضر يوقع عليه منه أو يذكر فيه امتناعه عن التوقيع .

(المادة ٦٧١ من التعليمات العامة للنيابات)

توضع الأشياء والأوراق التي تضبط في إحراز مغلقة - وتربط كلما أمكن - ويختم عليها بخاتم

المحقق، ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحرر بضبط تلك الأشياء ، ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله ، ويمكن الاستعاضة عن الصناديق الخشبية بأكياس بلاستيك أو أجولة لوضع المضبوطات بها وتحريزها حسب الأحوال .

(المادة ٦٧٢ من التعليمات العامة للنيابات)

للنيابة أن تضع الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولها أن تقيم حراساً عليها ، بشرط أن ترفع الأمر إلى القاضي الجزئي لإقراره وللمأموري الضبط القضائي اتخاذ هذا الأجراء ، وعليهم إخطار النيابة العامة به في الحال ، لرفع الأمر إذا ما رأته ضرورته إلى القاضي الجزئي لإقراره .

ولا يجوز فض الأختام الموضوعة طبقاً لهذه المادة والمادة السابقة إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك .

(المادة ٦٧٣ من التعليمات العامة للنيابات)

لحائز العقار أن يتظلم أمام القاضي الجزئي من الأمر الذي أصدره والمشار إليه في المادة السابقة ، وذلك بعريضة يقدمها إلى النيابة ، وعليها رفع التظلم إلى القاضي فوراً .

(المادة ٦٧٤ من التعليمات العامة للنيابات)

تتولى النيابة تكليف الشرطة بقيد المضبوطات التي تضبطها النيابة بمعرفتها في مقر الشرطة الخاص ؛ وتوا في الشرطة بالبيانات اللازمة لإجراء هذا القيد حتى تكون الأرقام في دفتر الشرطة مطابقة لأرقام القيد في دفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة (اورنيك ٦) الخاص بالنيابة ؛ والذي يجري القيد فيه طبقاً لأحكام المادة ٢٢٧ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ - ويتبع ذات الأجراء بالنسبة للمضبوطات التي ترد إلى النيابة من جهة أخرى غير الشرطة .

(المادة ٦٧٨ من التعليمات العامة للنيابات)

يكون فض إحراز المضبوطات الذي يقتضيه التحقيق بمعرفة عضو النيابة المختص ، وعلية قبل فض الأختام الموضوعة عليها ، أن يتحقق من سلامتها ؛ ويكون ذلك في حضور المتهم أو وكالة ومن ضبطت لديه هذه الأشياء ؛ أو بعد دعوتهم للحضور وتخلفهم ؛ ثم يعيد تحريزها وختمها ؛ علي أن يثبت ذلك كله في المحضر ؛ وإذا اقتضى التحقيق إرسال المضبوطات للتحليل ؛ فلا محل لحضور المتهم أو وكالة أو من وجدت عنده المضبوطات عند فض الإحراز لإجراء التحليل .

(المادة ٦٧٩ من التعليمات العامة للنيابات)

لا يجوز إعادة شئ من المضبوطات إلي جهات الشرطة بعد ورودها منها وقيدها ويكون حفظها بمخازن النيابة متي ذلك متيسرا فيها .

(المادة ٦٨٠ من التعليمات العامة للنيابات)

يتولى المحامون العامون للنيابات الكلية أو رؤساء النيابة بها وكذلك مديرو النيابة الجزئية ؛ التفتيش الدوري علي انتظام القيد بدفاتر المضبوطات واتباع الإجراءات الخاصة بورود المضبوطات وطلبها .

(المادة ٦٨١ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا أمر قاضي التحقيق في القضايا التي يتولى تحقيقها بإيداع الأشياء المضبوطة فيها مخزن النيابة العامة ؛ فعلي النيابة أن تقيده هذه المضبوطات في دفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة ، وكذلك تقيده به المضبوطات التي تودع المخزن بناء علي أمر مستشار الاحاله ، مع التأشير في الدفتر بان المضبوطات أودعت بأمر قاضي التحقيق أو مستشار الإحالة علي حسب الأحوال .

(المادة ٦٨٢ من التعليمات العامة للنيابات)

يجوز للنيابة أن تضبط لدي مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وان تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، وان تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متي كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية

أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد علي ثلاثة اشهر .

ويشترط لاتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما علي أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد إطلاع علي الأوراق .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد علي ثلاثين يوما ، ويجوز للقاضي الجزئي أن يجدد هذا الأمر مدة أو لمدد أخرى مماثلة

وللنيابة عند تحقيق جناية مما تختص بنظرة محكمة أمن الدولة العليا اتخاذ الإجراءات السابقة بغير إذن من القاضي الجزئي .

ويجب أخطار المكتب الفني فورا بكل حالة يؤذن فيها بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية ، علي أن يشفع الإخطار بمذكرة تتضمن رقم القضية والتهمة واسم المتهم ومهنته ومحل إقامته وتاريخ صدور الإذن بالمراقبة ومدتها ، وكذا إخطار المكتب الفني بما يتكشف من حالات تكون فيها المراقبة قد تمت بغير إذن من جهة القضاء لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

وللنيابة أن تطلع علي الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة ، علي أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه وتدون ملاحظاتهم عليها ، ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلي ملف الدعوى أو بردها إلي من كان حائزا لها أو من كانت مرسله إليه .

(المادة ٧٠٦ من التعليمات العامة للنيابات)

لا يملك مأمور الضبط القضائي ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال وعلية فلا يجوز مخاطبة القاضي الجزئي في ذلك وإنما عليهم الرجوع للنيابة في هذا الخصوص وهي التي تطلب الإذن من القاضي الجزئي الذي له أن يرفض أو يأمر به ، وبعد ذلك يجوز للنيابة أن تقوم بتنفيذ الأذن أو أن تدب لذلك أحدا من مأموري الضبط الجنائي .

(المادة ٧٠٧ من التعليمات العامة للنيابات)

لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وان يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متي كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد علي ثلاثة اشهر .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء علي أمر مسبب ولمدة لا تزيد علي ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

وللنيابة عند تحقيق جناية مما تختص بنظرة محكمة أمن الدول العليا اتخاذ الإجراءات المذكورة.

(المادة ٧٠٨ من التعليمات العامة للنيابات)

لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية علي أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكرر ، ٢٠٧ مكرر من قانون العقوبات قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين أن يأمر بناء علي تقرير مدير عام مصلحة التلغراف والتلفونات وشكوى المجني عليه في الجريمة المذكورة بوضعه تحت الرقابة للمدة التي يحددها .

(المادة ٧٠٩ من التعليمات العامة للنيابات)

لا يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط لدي المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي عهد إليها بها ، ولا المرسلات المتبادلة بينهما في القضية .

(المادة ٧١٠ من التعليمات العامة للنيابات)

يطلع قاضي التحقيق أو النيابة العامة إذا كانت هي التي تتولى التحقيق علي الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة ، علي أن يتم هذا كلما أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه ، وتدون ملاحظاتهم عليها .

ويجوز - حسب ما يظهر من الفحص - أن يؤمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزاً لها أو من كانت مرسله إليه .

ولقاضي التحقيق عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة بفرز الأوراق المذكورة .

(المادة ٧١١ من التعليمات العامة للنيابات)

لقاضي التحقيق وللنيابة عند تحقيق جناية مما تختص بنظرة محكمة أمن الدولة العليا أن تأمر الحائز لشي يرى ضبطه أو الإطلاع عليه بتقديمه ويسري حكم المادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية علي من يخالف ذلك الأمر إلا إذا كان في حالة من الأحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة.

(المادة ٧١٢ من التعليمات العامة للنيابات)

تبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى المتهم إليه أو تعطى إليهما صورة منها في اقرب وقت إلا إذا كان في ذلك أضرار بسير التحقيق.

ولكل شخص يدعي حقا في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق أو النيابة في حالة مباشرتها للتحقيق تسليمها إليه ، وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمه الجنح المستأنفة منعقدة في الغرفة المشورة وأن يطلب سماع أقواله أمامها .

(المادة ٧١٣ من التعليمات العامة للنيابات)

ثالثا :

مضبوطات المواد المخدرة في ضوء التعليمات المالية والكتابية والادارية للنيابة العامة

المواد السامة التي تضبط في إحدى الصيدليات بمناسبة تحقيق جريمة ما يجوز إبقاؤها في مكان حفظها إذا كان مأمونا أو حفظها في أقرب مكتب للصحة حتى يفصل نهائيا في الدعوى ، مع تحرير كشف بالمضبوطات يرفق بأوراق القضية ، وإذا حكم نهائيا بالمصادرة فيجب تنفيذ الحكم

باستحضار المضبوطات من الصيدلية إذا كانت محفوظة بها وإرسالها إلى وزارة الصحة لإجراء المصادرة أو إخطار مكتب الصحة المودعة فيه لتنفيذ المصادرة بمعرفته .

(المادة ٢٦٠ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

إذا كانت المضبوطات من الأطعمة التالفة أو المغشوشة بإضافة مواد تضر بالصحة وكانت في حالة من التلف أو الفساد بحيث لا يمكن إبقاؤها أو بيعها فيجب على النيابة أن تأمر بإعدامها فوراً فإذا كانت المضبوطات قابلة للتلف العاجل ولا تسمح حالتها ببيعها فيجب على النيابة أن تطلب من القاضي الجزئي في خلال السبعة الأيام التالية ليوم ضبطها أن يصدر أمراً بتأييد عملية الضبط طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - وإلا تعين الإفراج عن المضبوطات بحكم القانون

(المادة ٢٦١ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

ترسل إحراز المواد المخدرة بعد أخذ عينات منها بمعرفة عضو النيابة لمحقق إلى مصلحة الجمارك لحفظها لديها وذلك بعد قيدها بدفتر الشرطة رقم ٤٥ ودفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة بالنيابة ، ويؤشر في الدفتر الأخير ببيانات إرسال المواد المخدرة إلى مصلحة الجمارك ، وكذلك بإرسال العينات إلى الإدارة العامة لمعامل التحاليل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي للتحليل .

(المادة ٢٦٢ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

تقوم مصلحة الطب الشرعي بحفظ متخلفات تحليل المواد المخدرة بمخازنها إلى أن يتم التصرف في القضية أو الفصل فيها نهائياً ، ثم تبعث بها إلى مصلحة الجمارك عندما تخطر النيابة المختصة بذلك .

(المادة ٢٦٣ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

إذا رفعت الدعوى الجنائية في إحدى قضايا المخدرات ، فيجب على النيابة الكلية المختصة إخطار مصلحة الجمارك بمجرد الحكم نهائياً بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة لتبادر هذه المصلحة بإخطار اللجنة المختصة بجرد وإعدام المواد المخدرة لإعدام المواد المصادرة كما يجب على النيابة

المذكورة أن تخطر أيضا في الوقت ذاته مصلحة الطب الشرعي بالحكم المشار إليه لتبعث بما لديها من مخلفات التحليل إلى مصلحة الجمارك لإعدامها بالكيفية المتقدمة .

(المادة ٢٦٤ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

إذا حفظت القضية أو صدر فيها أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، تأمر النيابة بمصادرة المادة المخدرة المضبوطة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الحفظ أو صدور الأمر ، فإذا تبين أن الاحتفاظ بها يفيد في كشف حقيقة الحادث أو يؤدي إلى معرفة مرتكبيه ، وجب إبقاؤها بمخزن المخدرات بمصلحة الجمارك مع معاودة النظر في أمرها بين آن وآخر لاتخاذ ما يلزم للتصرف فيها إلى أن تنقضي الدعوى الجنائية بمضي المدة ، فتأمر النيابة بمصادرتها إداريا مع إخطار مصلحة الجمارك ومصلحة الطب الشرعي بذلك لإعدام المضبوطات طبقا لما هو مقرر بالمادة السابقة . ويراعى أنه إذا تقرر الإبقاء على المادة المخدرة للدعوى المبينة بالفقرة السابقة وكان وزن هذه المادة يتجاوز كيلو جراما واحدا فيجب إخطار مصلحة الجمارك فوراً بهذا التصرف لتتولى إخطار لجنة جرد أو إعدام المخدرات بذلك في أول اجتماع تعقده بعد تاريخ التصرف المذكور ، وعلى هذه اللجنة أن تأخذ من هذه المادة عينة توضع في حرز يختم عليه بالجمع بختمي رئيس اللجنة وممثل مصلحة الطب الشرعي فيها وتودع العينة دولابا خاصا بمخزن المخدرات بمصلحة الجمارك ويعطى لها الرقم المسلسل للحرز نفسه والبيانات الأخرى الخاصة بالمواد المضبوطة كما ترفق بها صورة من المحضر الذي تحرره اللجنة عن ذلك ثم تقوم اللجنة بإعدام باقى المواد المضبوطة في القضية أسوة بالمواد التي قرر مصادرتها .

ويجب أن يشتمل المحضر الذي تحرره اللجنة على أصل وزن الكمية المضبوطة ووزن العينة التي أخذت منها ووزن الكمية التي أعدمتم ورقم القضية الخاصة وموضوعها والتصرف الصادر فيها وتاريخه وتاريخ الإخطار الوارد من النيابة بهذا التصرف وجميع البيانات الخاصة بإيداع المواد المذكورة مخزن المخدرات وغير ذلك من البيانات مع توقيع رئيس وأعضاء اللجنة جميعا على المحضر وإرساله إلى النيابة المختصة لإيداعه ملف القضية الخاصة .

فإذا انقضت الدعوى الجنائية بمضي المدة تخطر النيابة مصلحة الجمارك ومصصلحة الطب الشرعي لمصادرة العينة المشار إليها .

(المادة ٢٦٥ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

تتولى جرد وإعدام المواد المخدرة لجنة تشكل لهذا الغرض .

(المادة ٢٦٦ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

إذا طلبت مصلحة الطب الشرعي الاحتفاظ بعينات من المواد المخدرة التي يتقرر مصادرتها لتستعين بها في الأبحاث الفنية أو طلبت كلية الشرطة عينات من هذه المواد لتمرين الكلاب البوليسية على رائحتها وكذلك المعمل الجنائي لوزارة الداخلية أو المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أو أي جهة علمية رسمية أخرى فيرسل الطلب إلى النائب العام المساعد ليأمر بما يراه ، فإذا رخص بأخذ العينة فتخطر الجهة المحفوظ لديها المادة المخدرة والمرخص بأخذ العينة منها لتنفيذ الأمر ويجرى أخذ العينة بحضور أحد أعضاء النيابة الذي يحضر المحضرا بذلك يبين فيه وزن العينة ورقم القضية التي أخذت العينة من المادة المضبوطة فيها ويرفق هذا المحضر بملف القضية المذكورة .

(المادة ٢٦٧ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

ترسل كشوف شهرية إلى الإدارة العامة لمعامل التحاليل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي ببيان قضايا المخدرات سواء المحكوم فيها نهائيا أو التي صدر فيها قرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ومضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر مع التأشير قرين كل قضية بالرأي نحو التصرف في المضبوطات ، ويراعى إرسال صورة من هذا الكشف إلى إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة لمتابعة هذا العمل .

(المادة ٢٦٨ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

ترسل الأحراز التي تحتوى على نباتات ممنوعة طبقا لأحكام قانون مكافحة المخدرات إلى مديرية

الزراعة المختصة لحفظها بمخزن مستقل بها بعد التحقق من سلامتها ومن أوصافها والأختام المثبتة عليها وعددها وأسم الجهة الواردة منها - إلى أن يقضى نهائيا في الدعوى الجنائية في القضايا الخاصة بها وتتولى جرد وإعدام المضبوطات التي يتقرر مصادرتها لجنة تشكل لهذا الغرض بأشراف المحامى العام المختص .

(المادة ٢٦٩ من التعليمات المالية الكتابية والإدارية)

يجب أن يقوم رجال الضبط القضائي بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وجميع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبي الجريمة .

(المادة ٦٩٤ من التعليمات العامة للنيابات)

يتعين أن يقوم أعضاء النيابة لدى تحقيقهم قضايا إحراز المواد المخدرة بوزن تلك المواد وتحريزها بأنفسهم ، لما لذلك من أهمية بالغة فى سلامة التصرف فى تلك القضايا

(المادة ٦٩٥ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا وجد كيس فارغ مع مواد مخدرة مضبوطة يتعين على عضو النيابة المحقق أن يقوم بوزن هذا الكيس حتى يمكن استئزال وزنه من الأكياس المماثلة المعبأة بالمواد المخدرة لمعرفة الوزن الصافي لتلك المواد .

أما إذا كانت المواد المخدرة قد ضبطت في أكياس يصعب نزعها منها ففي هذه الحالة يمكن تقدير وزن الأكياس فارغة عن طريق وزن مثيلاتها فارغة أو بغير ذلك من الأشياء المتعارف عليها في تقدير الأوزان المعبأة ، وعلى أساس النتيجة تقدر المكافأة بالطريقة الإدارية للأشخاص الذين يقومون بضبط الجواهر المخدرة أو بتسهيل ضبطها سواء صدر الحكم بالإدانة أو البراءة طبقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٤ .

(المادة ٦٩٦ من التعليمات العامة للنيابات)

يكون طلب إحراز المخدرات من المخزن العام بالإسكندرية بكتاب من النيابة الكلية المختصة موقع

من المحامي أو رئيس تلك النيابة ومختوم بخاتم شعار الجمهورية للنيابة المذكورة ، وذلك قبل موعد عرضها بالجلسة المحدد ، وحتى لا تخرج إحرار المخدرات من المخزن المذكور لأية جهة غير مختصة دون مستند رسمي يودع بملفات هذه الإحرار.

(المادة ٦٩٧ من التعليمات العامة للنيابات)

يجوز لمصلحة الأمن العام (إدارة مكافحة المخدرات) طلب الحصول بصفة عاجلة علي عينة مقدارها ٢٠٠ جرام من الأفيون في القضايا التي تشير الجهات الضابطة بأهميتها أو التي يزيد وزن المخدرات المضبوطة فيها من الحشيش والأفيون عن خمسين كيلو جرام ، لإرسالها إلي معامل قسم المخدرات بسكرتارية الأمم المتحدة في جنيف لتحليلها ومعرفة مصدرها .

ويتولى المحامون العامون أو رؤساء النيابات الكلية الإذن للمصلحة المذكورة بذلك ، مع إثبات إجراءات اخذ العينة في محاضر القضايا الخاصة .

(المادة ٦٩٨ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا رفعت الدعوى الجنائية في إحدى قضايا المخدرات فيجب علي النيابة الكلية المختصة إخطار مصلحة الجمارك بمجرد الحكم نهائيا بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة لتبادر هذه المصلحة بإخطار اللجنة المختصة بجرد وإعدام المواد المخدرة المصادرة ، كما يجب علي النيابة المذكورة أن تخطر أيضا في الوقت ذاته مصلحة الطب الشرعي بالحكم المشار إليه لتبعث بما لديها من متخلفات التحليل إلي مصلحة الجمارك لأعدامها بالكيفية المتقدمة .

(المادة ٦٩٩ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا حفظت القضية أو صدر فيها أمر بعدم وجود وجه لأقامه الدعوى الجنائية وكان وزن المادة المخدرة المضبوطة لا يزيد علي كيلو جرام واحد ، فيجب إبقاؤها بمخزن المخدرات بمصلحة الجمارك إلي أن تنقضي الدعوى الجنائية بمضي المدة ثم تأمر النيابة بمصادرتها إداريا مع أخطار مصلحة الجمارك ومصلحة الطب الشرعي بذلك لإعدام المضبوطات طبقا لما هو مقر بالمادة السابقة .

أما إذا كان وزن المادة المخدرة يتجاوز كيلو جرام واحد فيجب إخطار مصلحة الجمارك فوراً بهذا التصرف لتتولى أخطار لجنة جرد أو إعدام

+ - المخدرات بذلك في أول اجتماع تعقده بعد تاريخ التصرف المذكور ، وعلي هذه اللجنة أن تأخذ من هذه المادة عينة توضع في حرز يختم عليه بالجمع بختمي رئيس اللجنة وممثل مصلحة الطب الشرعي فيها وتودع العينة دولاباً خاصاً بمخزن المخدرات بمصلحة الجمارك ويعطي لها الرقم المسلسل نفسه والبيانات الأخرى الخاصة بالمواد المضبوطة كما ترفق بها صورة من المحضر الذي تحرره اللجنة عن ذلك ، ثم تقوم اللجنة بإعدام باقي المواد المضبوطة في القضية أسوة بالمواد التي تقرر مصادرتها .

ويجب أن يشتمل المحضر الذي تحرره اللجنة علي اصل وزن الكمية المضبوطة ووزن العينة التي أخذت منها ووزن الكمية التي أهدمت ورقم القضية الخاصة وموضوعها والتصرف الصادر فيها وتاريخه وتاريخ الأخطار الوارد من النيابة بهذا التصرف وجميع البيانات الخاصة بإيداع المواد المذكورة مخزن المخدرات وغير ذلك من البيانات مع توقيع رئيس وأعضاء اللجنة جميعاً علي المحضر وإرساله إلي النيابة المختصة لإيداعه ملف القضية الخاصة .

فإذا انقضت الدعوى الجنائية بمضي المدة تخطر النيابة مصلحة الجمارك ومصلحة الطب الشرعي لمصادرة العينة المشار إليها .

(المادة ٧٠٠ من التعليمات العامة للنيابات)

يتولى جرد وإعدام المواد المخدرة لجنة تشكيل لهذا الغرض .

(المادة ٧٠١ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا طلبت مصلحة الطب الشرعي الاحتفاظ بعينات من المواد المخدرة التي قرر مصادرتها لتستعين بها في الأبحاث الفنية أو طلبت كلية الشرطة عينات من هذه المواد لتمارين كلاب الشرطة علي رائجتها وكذلك المعمل الجنائي لوزارة الداخلية أو المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

فيرسل الطلب إلى النائب العام ليأمر بما يراه فإذا رخص بأخذ العينة فتخطر الجهة المحفوظة لديها المادة المخدرة والمرخص بأخذ العينة منها لتنفيذ الأمر ويجري أخذ العينة بحضور أحد أعضاء النيابة الذي يحضر محضرا بذلك يبين فيه وزن العينة ورقم القضية التي أخذت العينة من المادة المضبوطة فيها ويرفق هذا المحضر بملف القضية المذكورة .

(المادة ٧٠٢ من التعليمات العامة للنيابات)

ترسل كشوف شهرية إلى قسم المعمل بالطب الشرعي لبيان قضايا المخدرات سواء المحكوم فيها نهائيا أو التي صدر فيها قرار بعدم وجود وجه ومضي عليها اكثر من ثلاثة اشهر مع التأشير قرين كل قضية بالرأي نحو التصرف في المضبوطات مع إرسال صورة من هذا الكشف إلى إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة لمتابعة هذا العمل .

(المادة ٧٠٣ من التعليمات العامة للنيابات)

ترسل الإحراز التي تحتوي علي نباتات ممنوعة طبقا لإحكام قانون مكافحة المخدرات إلى مديرية الزراعة المختصة لحفظها بمخزن مستقل بها بعد التحقق من سلامتها ومن أوصافها والأختام المثبتة عليها وعددها واسم الجهة الواردة منها إلى أن يقضي نهائيا في الدعوى الجنائية في القضايا الخاصة بها - وتشكل لجنة خاصة لجرد وإعدام المضبوطات التي يتعذر مصادرتها علي النحو التالي :

رئيس النيابة العامة. رئيسا

مدير عام الزراعة بالمحافظة أو من ينوب عنه .

الطبيب الشرعي بالمحافظة أو من ينوب عنه . أعضاء

مندوب مكتب مكافحة المخدرات .

(المادة ٧٠٤ من التعليمات العامة للنيابات)

رابعاً :

تصرف الجهات المختصة قانوناً في المضبوطات

تحرر النيابة كشفاً شهرياً ببيان المضبوطات الباقية دون تصرف ، وعلي العضو المدير للنيابة التصرف فيما يصلح للتصرف فيه من هذه المضبوطات أولاً بأول ، ويجب أن تعلق صورة من الكشف المذكور داخل مخزن المضبوطات بعد استبعاد ما تم التصرف فيه .

(المادة ٧١٦ من التعليمات العامة للنيابات)

علي أعضاء النيابة تفتيش مخزن المضبوطات مرة كل شهر واثبات ذلك في تقارير التفتيش الشهرية علي الأعمال الكتابية ، مع بيان ما تم من تصرف في المضبوطات خلال الشهر السابق علي إجراء ذلك التفتيش

(المادة ٧١٧ من التعليمات العامة للنيابات)

على أعضاء النيابة عند التصرف في المضبوطات أن يثبتوا إشاراتهم بالتصرف بخطهم وإمضائهم في دفتر حصر الأشياء المثبتة لجريمة وفي قسيمة قيد الأشياء (الأورنيك رقم ٦ نيابة) .

(المادة ٧١٨ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا أمر قاضي التحقيق أو غرفة المشورة بالتصرف في المضبوطات فيجب التأشير بذلك في دفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة ، وعرض المضبوطات فوراً علي العضو المدير للنيابة ليتخذ الإجراء اللازم لتنفيذ الأمر المذكور وعليه إثبات هذا الإجراء بخطه في دفتر الحصر .

(المادة ٧١٩ من التعليمات العامة للنيابات)

يتعين علي أعضاء النيابة مراعاة أن يكون الضبط مقصوراً علي ما كان محلاً لأي من جرائم بيع مسعرة أو معينة الربح ، بسعر أو بربح يزيد علي السعر أو الربح المعين أو فرض شراء سلعة أخرى معها فحسب ، إذ أن في شمول الضبط لما عدا ذلك أضراراً بذوي الشأن بحبس أموالهم عنهم دون مبرر قانوني .

وعليهم أن يأمرؤا بتسليم ذؤى الشآن ما زاد عن ذلك أو رد ثمنه إليهم إن كان قد بيع بمعرفة جهة الضبط .

(المادة ٧٢٠ من التعليمات العامة للنيابات)

يجوز للنيابة أن تأمر برد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق إلي من كانت في حيازته وقت ضبطها ولو كان قبل الحكم ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلاً للمصادرة وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها فيجب ردها إلي من فقد حيازتها بالجريمة ما لم يكن لمن ضبطت لديه حق حبسها بمقتضى القانون كمشتري الأشياء المضبوطة أو المسروقة أو المتحصلة من السرقة إذا كان قد اشتراها بحسن نية في سوق أو مزاد علني أو ممن يتجر في مثل هذه الأشياء فإنه يكون لهذا الحائز الحق في أن يطلب ممن يسترد هذه الأشياء أن يعجل الثمن الذي دفعه

(المادة ٧٢١ من التعليمات العامة للنيابات)

يتولى أعضاء النيابة عند التصرف في القضية بالحفظ أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية التصرف في المضبوطات الخاصة بها وذلك بعد ثلاثة أشهر من التصرف في الدعوى ، وإذا تبين أن هذه المضبوطات قد تساعد علي كشف الحقيقة في الحادث أو في الوصول إلي مرتكبه - فيجب إبقاؤها بمخزن النيابة حتى تنقضي الدعوى الجنائية بمضي المدة مع معاودة النظر في أمرها بين آن وآخر لاتخاذ ما يلزم للتصرف فيها .

(المادة ٧٢٢ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا حصل نزاع في ملكية المضبوطات أو في حيازتها أو وجد شك فيمن له الحق في تسليمها فلا يجوز للنيابة أن تأمر بتسليمها لأحد وإنما يجب علي صاحب الشآن أن يقدم طلباً مكتوباً للنيابة .

وعلي النيابة كلما قدم إليها طلب من هذا القبيل أن ترسله إلي المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية لعرضه علي محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتأمر بما تراه أو بإحالة الخصوم للتقاضي أمام المحاكم المدنية .

(المادة ٧٢٣ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا رأت النيابة تسليم المضبوطات لأصحابها فيجب عليها استدعاؤهم وتسليمها إليهم شخصياً فإذا تعذر ذلك عليها فتكلف الشرطة بتسليمها إليهم بمقتضى إيصال يوقع عليه من صاحب الشأن ويرفق بملف القضية بمجرد وروده للنيابة

(المادة ٧٢٤ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا كان بأوراق القضية مستندات رئي تسليمها لأصحابها فأنها تسلم إليهم بمعرفة أعضاء النيابة ولا يجوز بأية حال إرسال المستندات إلي الشرطة لإجراء ذلك التسليم .

(المادة ٧٢٥ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا تعذر تسليم الأشياء المضبوطة إلي جهة من جهات الحكومة فيجب أن يتم التسليم إليها باستعمال السركي - ويؤشر بذلك في دفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة .

(المادة ٧٢٦ من التعليمات العامة للنيابات)

تسلم مضبوطات الموازين والمقاييس والمكاييل الى مصلحة دمع المصوغات والموازين فور ضبطها بما فيها تلك المضبوطات بالمجمعات الاستهلاكية ، فإذا حكم نهائياً فى القضايا الخاصة بالمصادرة تبادر النيابة بأخطار المصلحة المذكورة بذلك لتنفيذ المصادرة .

(المادة ٧٢٩ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا حكم بمصادرة مضبوطات أخرى غير ما يجب إرساله إلى الجهات الحكومية طبقاً لمواد هذا الباب ولم تكن من الأشياء التي تعد حيازتها أو بيعها جريمة فى ذاته ، فيجب على النيابة أن تأمر ببيعها كلما أمكن ذلك مع توريد ثمنها خزانة المحكمة بباب (الإيرادات الأخرى) .

(المادة ٧٣٧ من التعليمات العامة للنيابات)

على أعضاء النيابة مراجعة محاضر البيع المبدئية بالنسبة للإحراز التي تقرر بيعها بالمزاد العلني لإبداء الرأي بشأنها قبل البت فى البيع .

(المادة ٧٣٨ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أركان حفظه يستلزم نفقات تستغرق قيمته فيجب على عضو النيابة عند التصرف فى القضية أن يأمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق مع إيداع الثمن خزانة المحكمة ليكون لصاحب الحق فيها أن يطلبه فى الميعاد المقرر وإذا كانت المضبوطات من مواد التموين فيجب على النيابة الترخيص ببيعها منعا من تلفها وللإفادة من توزيعها على المستهلكين ويورد ثمنها خزانة المحكمة (أمانات) حتى يتم التصرف فى القضية أو الفصل فيها نهائيا

(المادة ٧٣٩ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا كانت المضبوطات لم تستعمل فى ارتكاب الجريمة ولم تنتج عنها أو كانت الجريمة لم تقع عليها ولا يوجد فيه ما يفيد فى كشف الحقيقة فيجب على النيابة تسليم هذه المضبوطات فورا لصاحبها إذا كان معلوما ، فأن لم يكن صاحبها معلوما فيجب إيداعها مخزن النيابة أو خزانة المحكمة على حسب الأحوال .

(المادة ٧٤٠ من التعليمات العامة للنيابات)

يراعى ما تقضى به المادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها وتلك التي لم يكن صاحبها معلوما تصبح ملكا للحكومة بمضى ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك .

(المادة ٧٤١ من التعليمات العامة للنيابات)

تقوم نيابات أمن الدولة بتنفيذ الأحكام التي تقضى بمصادرة الأشياء المضبوطة فى القضايا المحكوم فيها بعد صيرورة الحكم نهائيا بواسطة الجهة التي قامت بالضبط وتوريد أثمانها لخزانة

المحكمة (إيرادات أخرى) .

(المادة ٧٤٢ من التعليمات العامة للنيابات)

ترسل الشيكات الأجنبية التي يتعذر تسليمها لأصحابها من الأجنب إلى السفارات التابعين لها لتسليمها إليهم .

(المادة ٧٤٣ من التعليمات العامة للنيابات)

يجب على النيابة إذا رأّت رد الأموال الخاصة بالمتهمين فى قضايا المخدرات إليهم ، عند التقرير فى تلك القضايا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبلهم ، أو لدى صدور حكم فيها بالبراءة ، أن تخطر بذلك الإدارة العامة للرقابة ومكافحة التهريب من الضرائب الكائنة بشارع طلعت حرب رقم ٣٦ بالقاهرة ويتضمن الإخطار البيانات التالية :

أسم المتهم ثلاثيا (أسم صاحب الشأن) .

مهنته .

عنوانه وقسم الشرطة التابع له .

قيمة الأموال والجهة المودعة بها هذه الأموال .

وذلك تمكينا لها من تحصيل ما قد يكون مستحقا من ضرائب على هؤلاء المتهمين ، وإذا ورد من الإدارة المذكورة رد خلال خمسة وعشرين يوما من تاريخ إخطارها ، فأن ذلك يعتبر موافقة ضمنية منها على رد تلك الأموال لأصحابها .

وتتبع الإجراءات ذاتها عند رد المبالغ والأموال المتعلقة بالغير إلى أصحابها إذا زادت قيمتها على مائة جنيه .

(المادة ٧٤٨ من التعليمات العامة للنيابات)

يتعين على أعضاء النيابة المحققين لجرائم تهريب المخدرات وتهريب البضائع التي لم تسدد عنها

الضرائب الجمركية المستحقة مراعاة ما يلي :

(أولاً) إذا ثبت أن صاحب وسيلة النقل قد استخدمها بنفسه فى التهريب أو أتفق مع سائقها على استخدامها فى هذا الشأن تأمر النيابة بضبطها على ذمة القضية إلى حين صدور حكم نهائي فيها .

(ثانياً) إذا ثبت أن وسيلة النقل قد استخدمت بغير علم صاحبها تسلم إليه على سبيل الوديعة بعد أن يتعهد بعدم التصرف فيها إلا بعد صدور حكم نهائي فى الدعوى .

(ثالثاً) إذا تبين فى الحالة الأولى أن الضبط يؤدي إلى تعريض وسيلة النقل للتلف أو إلى الإنقاص من قيمتها يأمر عضو النيابة بإيداعها لدى أمين إلى حين صدور حكم نهائي فى الدعوى .

(رابعاً) لا يجوز للجهة التي قامت بالضبط أو لقسم الشرطة عند إيداع وسيلة النقل المضبوطة لدى أيهما استعمالها فى شئونها أو فى شئون أفرادها إلا بقرار من النائب العام فى كل حالة على حدة ، لدواعي يقدرها ، بناء على طلب الجهة المذكورة .

(خامساً) تخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها فى قضايا المخدرات للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها لازمة لمباشرة نشاطها .

ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الدفاع إذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة هذه القوات .

(المادة ٧٤٩ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا اقتضى التحقيق إيداع السيارات المضبوطة لدى أمين ، فإنه يتعهد بالمحافظة عليها وصيانتها وتقديمها للنيابة عند طلبها فوراً على أن يتعهد صاحبها بدفع ما قد يلزم ذلك من مصروفات .

(المادة ٧٥٠ من التعليمات العامة للنيابات)

خامساً :

إجراءات تخزين المضبوطات لوقايتها من الضياع والعبث بها كأدلة في ضوء التعليمات الإدارية للنيابات الكتابية والمالية

الأشياء التي تضبطها الشرطة تحرز وتقيّد بقسم أو مركز الشرطة محل الحادث في الدفتر رقم ٤٥ بأرقام مسلسلّة تبدأ بأول العام الميلادي وتنتهي بانتهائه ثم ترسل للنيابة محرزة مع القضايا الخاصة بها .

وعلى موظف النيابة المختص باستلام المضبوطات الواردة للنيابة مناظرتها للتحقق من سلامة تحريزها وأختامها ومن أنه ملصق بكل منها بطاقة من الورق المصقول مثبت عليها رقم قيد الحرز بدفتر ٤٥ شرطة والرقم القضائي للقضية الخاصة به وأوصاف الحرز واسم من ضبط لديه وأسم صاحب الختم الذي استعمل في التحريز وعدد الأختام وتاريخ التحريز وتوقيع من قام بالتحريز ، ثم يقوم موظف النيابة بالتوقيع على دفتر الاستلام (سركى) بتوقيع مقروء مع إثبات تاريخ الاستلام قرين التوقيع ، ويراعى دائماً إثبات عدد الإحراز المسلمة كتابة وختم هذا البيان بخاتم النيابة .

ويراعى في خصوص المضبوطات - فضلاً عن الأحكام الواردة بهذا الباب - القواعد المقررة في المواد من ١٦٧ إلى ١٨٥ من هذه التعليمات

(المادة ٢٢٥ من التعليمات الكتابية والإدارية)

إذا كانت المضبوطات من المفرقات أو الأجسام أو السوائل الملتهبة أو سريعة الاشتعال فأنها لا تقبل بمخازن النيابة إذ يجب أن تحفظ بمخازن الشرطة ، حيث تتوافر وسائل تأمين حفظها مع اتخاذ إجراءات قيدها بدفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة بالنيابة .

(المادة ٢٢٦ من التعليمات الكتابية والإدارية)

يتعين على موظف النيابة الجزئية أو الكلية المختص أن يبادر فور استلامه المضبوطات من

الشرطة إلى قيدها بدفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة ﴿أورنيك ٦﴾ نيابة بأرقام متتابعة ومطابقة للأرقام المعطاة للمضبوطات فى الدفتر الخاص رقم ٤٥ المعد لقيدها فى جهات الشرطة ، وإذا تعددت الإحراز فى قضية واحدة تقيد برقم حرز واحد وتميز بأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ، الخ . وتدون بقسيمة واحدة وتستوفى بيانات القسيمة سواء بالقسم الخارجى أو الثابت بالدفتر وينزع القسم الخارجى ويسلم للموظف الذى بعهدته القضية لأرقامها بها . فإذا أودع الحرز مخزن المضبوطات يتعين توقيع أمين المخزن على القسم الخارجى المذكور بما يفيد الاستلام .

وعلى النيابة الكلية أن تخطر النيابة الجزئية بورود ما ترسله إليها الشرطة مباشرة من مضبوطات وبرقم قيدها فى دفتر الحصر الكلى للتأشير بذلك فى دفتر الحصر الجزئى .

(المادة ٢٢٧ من التعليمات الكتابية والإدارية)

إذا كانت النيابة تختص بقضايا عدة أقسام أو مراكز شرطة ، مثل نيابات أمن الدولة والآداب والجنح المستعجلة والأحداث وغيرها ، فإنه يجب أن تدون بالمداد الأحمر إلى جانب أرقام دفتر النيابة المسلسلة ، الأرقام المعطاة للمضبوطات فى كل قسم أو مركز شرطة ، كما يثبت رقم المسلسل الخاص بدفتر النيابة بأعلى رقم الشرطة المدون على بطاقة كل حرز ، ويدون بأول دفتر الحصر فهرس خاص بكل قسم أو مركز تدرج فيه الأرقام المسلسلة للمضبوطات التى ترد حتى يتضح ما لم يرد من المضبوطات .

(المادة ٢٢٨ من التعليمات الكتابية والإدارية)

إذا لم ترد المضبوطات من الشرطة مع القضية الخاصة بها ، فيجب على النيابة أن تطلبها منها فوراً مع الاستعلام عن السبب فى عدم إرسالها مع القضية .

وفى حالة عدم ورود مضبوطات للنيابة من الشرطة رغم ورود ما بعدها يستعلم فوراً عن مصيرها ويؤشر بالرد بدفتر مضبوطات النيابة ، وإذا تبين سقوط رقم القيد سهواً يطلب من الشرطة خطاب رسمى بذلك يلصق بالقسيمة الخاصة .

(المادة ٢٢٩ من التعليمات الكتابية والإدارية)

يستعلم من جهات الشرطة فى نهاية كل عام عن الرقم الأخير لقيود المضبوطات فيه ، ويلصق الإخطار الرسمي الوارد من الشرطة فى هذا الشأن قرين آخر قسيمة بدفتر حصر النيابة للعام المذكور .

(المادة ٢٣٠ من التعليمات الكتابية والإدارية)

إذا وردت المضبوطات إلى النيابة من جهة أخرى غير الشرطة أو كانت النيابة قد تولت ضبطها بمعرفتها ، فعليها تكليف الشرطة بقيدها بدفترها الخاص مع موافقتها بالبيانات اللازمة لإجراء هذا القيد حتى تكون الأرقام فى هذا الدفتر مطابقة تماما لأرقام القيد فى دفتر الحصر بالنيابة.

(المادة ٢٣١ من التعليمات الكتابية والإدارية)

تتولى النيابة الكلية قيد المضبوطات التى ترد إليها من النيابة الجزئية فى دفتر الحصر الكلى على أن يبين فى القيد أرقام قيد تلك المضبوطات بدفتر الحصر الجزئية ، مع أخطار النيابة الجزئية برقم القيد الكلى للتأشير به فى دفاتر الحصر بها ، ويراعى أن تتضمن قسيمة قيد الحرز بالنيابة الكلية جميع الأرقام المعطاة لها .

(المادة ٢٣٢ من التعليمات الكتابية والإدارية)

يجب أن تكون دفاتر قيد المضبوطات والمستندات الخاصة بها خالية من الكشط والمحو والإضافة فإذا اقتضى الأمر إجراء تصحيح فى بياناتها يتعين إثباته بالمداد الأحمر والتوقيع قرينه من الموظف المختص ورئيس القلم الجنائى ، مع إثبات التاريخ اسفل كل توقيع .

(المادة ٢٣٣ من التعليمات الكتابية والإدارية)

القضايا التى تحال لنيابة أخرى للاختصاص ، ترسل معها الإحراز الخاصة بها بعد قيدها بدفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة مادامت تحمل أرقام مضبوطات ، ويستعلم عن أرقام قيد تلك

الإحراز فى دفاتر حصرها بالنيابات المرسله إليها ، ويؤشر بهذه الأرقام فى دفاتر حصر النيابة المرسله .

(المادة ٢٣٤ من التعليمات الكتابية والإدارية)

على النيابات الكلية ألا تعيد إلى النيابات الجزئية المضبوطات الخاصة بالقضايا التى يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فيها إلا بعد فوات مواعيد الطعن أو بعد الفصل فيه إذا رفع فعلا .

(المادة ٢٣٥ من التعليمات الكتابية والإدارية)

سادسا :

قرارات التصرف فى المضبوطات وبيان كيفية الأمر بردها فى ضوء التعليمات الإدارية للنيابات يجوز للنيابة أن تأمر برد الأشياء التى ضبطت أثناء التحقيق إلى من كانت فى حيازته وقت ضبطها ولو كان قبل الحكم ، ما لم تكن لازمة للسير فى الدعوى أو محلا للمصادرة .

وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التى وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها يجب ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ما لم يكن لمن ضبطت لديه حق حبسها بمقتضى القانون ، كمشتري الأشياء الضائعة أو المسروقة أو المتحصلة من السرقة إذا كان قد اشتراها بحسن نية فى سوق أو مزاد علني أو ممن يتجر فى مثل هذه الأشياء فإنه يكون لهذا الحائز الحق فى أن يطلب ممن يسترد هذه الأشياء أن يعجل الثمن الذى دفعه

□ المادة ٢٧٠ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها فى هذا الباب فى شأن بعض أنواع المضبوطات يتولى أعضاء النيابة عند التصرف فى القضية بالحفظ أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية التصرف فى المضبوطات الخاصة بها .

وإذا تبين أن هذه المضبوطات قد تساعد على كشف الحقيقة فى الحادث أو فى الوصول إلى مرتكبيه

، فيجب إبقاؤها بمخزن النيابة مع معاودة النظر في أمرها بين آن وآخر لاتخاذ ما يلزم للتصرف فيها وذلك بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التصرف المذكور ، حتى تنقضي الدعوى الجنائية بمضي المدة .

□ المادة ٢٧١ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

إذا حصل نزاع في ملكية المضبوطات أو في حيازتها أو وجد شك فيمن له الحق في تسليمها فلا يجوز للنيابة أن تأمر بتسليمها لأحد وإنما يجب على صاحب الشأن أن يقدم طلبا مكتوبا للنيابة .

وعلى النيابة كلما قدم إليها طلب من هذا القبيل أن ترسله إلى المحامي العام للنيابة الكلية لعرضه على محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتأمر بما تراه

□ المادة ٢٧٢ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

إذا رأت النيابة تسليم المضبوطات لأصحابها ، فيجب عليها استدعائهم وتسليمها إليهم شخصيا فإذا تعذر ذلك عليها فتكلف الشرطة بتسليمها إليهم بمقتضى إيصال يوقع عليه من صاحب الشأن ويرفق بملف القضية بمجرد وروده للنيابة .

□ المادة ٢٧٣ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

إذا كان بأوراق القضية مستندات رئي تسليمها لأصحابها فأنها تسلم إليهم بمعرفة أعضاء النيابة ، ولا يجوز بأية حال إرسال المستندات إلى الشرطة لأجراء ذلك التسليم

□ المادة ٢٧٤ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

إذا تقرر تسليم الأشياء المضبوطة إلى جهة من جهات الحكومة فيجب أن يتم التسليم إليها باستعمال (السركي) وبعد إثبات الكتاب الخاص بها بدفتر الصادر على أن يؤشر بذلك في دفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة .

□ المادة ٢٧٥ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

تعرض القضايا التي تضبط فيها حيوانات على وكلاء النيابة لتحديد جلسات قريبة لنظر ما يقدم من هذه القضايا للمحكمة والعمل على الفصل فيها على وجه السرعة .

□ المادة ٢٧٦ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

يراعى في قضايا ممارسة مهنة الطب بدون ترخيص إرسال المضبوطات التي يحكم بمصادرتها إلى وزارة الصحة لتتولى تنفيذ المصادرة بمعرفتها مع مطالبتها بإخطار النيابة بما يتم في شأن هذا التنفيذ .

□ المادة ٢٧٧ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

تسلم مضبوطات الموازين والمقاييس والمكاييل إلى مصلحة دمع المصوغات والموازين فور ضبطها بما فيها تلك المضبوطة بالمجمعات الاستهلاكية فإذا حكم نهائياً في القضايا الخاصة بها بالمصادرة تبادر النيابة بإخطار المصلحة المذكورة بذلك لتنفيذ المصادرة .

□ المادة ٨٥ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

على رئيس القلم الجنائي بمعاونة أمين المخزن تحرير كشف شهري ببيان المضبوطات الباقية بغير تصرف والكشف عما تم في القضايا الخاصة بها وعرض الكشف على المحامى العام للنيابة الكلية أو مدير النيابة الجزئية للتصرف فيما يصلح للتصرف فيه من هذه المضبوطات مع مراعاة ما يلي :

١. تسديد ما تم من تصرفات في القضايا بقسائم المضبوطات الخاصة بها أولاً بأول .
٢. أن تكون تأشيرات أعضاء النيابة عند التصرف بخطهم مع توقيعهم على قسيمة الأشياء المثبتة للجريمة وكذلك على دفتر الأشياء الثمينة الخاص بخزانة المحكمة .
٣. أن تعلق في مكان ظاهر بالمخزن صورة من كشف الإحراز الباقية به للرجوع إليها عند الحاجة .

□ المادة ٢٧٩ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

يتعين على رئيس القلم الجنائي أو وكيله بكل نيابة إعداد كشف ببيان جميع الإحراز المودعة بخزانة المحكمة - التي تتبعها النيابة على ذمة القضايا الجنائية ، ثم الكشف عما تم من تصرفات في القضايا الخاصة بها - وعرض أمرها على المحامي العام للنيابة الكلية أو مدير النيابة الجزئية للتصرف فيما يجوز التصرف فيه منها ، وإثبات التأشير الدالة على التصرف بدفتر إحراز الخزينة قرين كل حرز .

□ المادة ٢٨٠ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

يقوم رئيس القلم الجنائي أو وكيله بتنفيذ ما أمر به من تصرفات وأن كان من بين هذه الإحراز مصوغات أو أحجار كريمة وما إلى ذلك من الأشياء الثمينة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة وأمر بيعها أو حكم بمصادرتها نهائيا ، تتخذ بشأنها الخطوات التالية :

١ . يقوم رئيس القلم الجنائي أو وكيله باستلام هذه الإحراز من خزانة المحكمة والتوقيع بالاستلام وتاريخه قرين بيانات كل حرز بدفتر إحراز الخزانة .

٢ . يقوم في نفس اليوم بتحرير خطاب من أصل وصورة موجه من النيابة إلى مصلحة دمع المصوغات والموازين عن كل حرز لبيعه على حدة وفقا للقواعد التي وضعتها وزارة المالية في هذا الخصوص وطبقا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ويارسال الثمن للنيابة لتوريده لخزانة المحكمة على ذمة القضية الخاصة .

٣ . يقوم بإثبات الخطابات المذكورة بدفتر صادر النيابة وإثبات تاريخ ورقم الصادر قرين بيانات كل حرز قام باستلامه بدفتر إحراز الخزانة .

٤ . يقوم باستدعاء صف ضباط من قسم أو مركز الشرطة المختص - من المشهود لهم بالأمانة - ويسلمه الإحراز المذكورة والخطابات الخاصة وصورها ويحصل على توقيعه بالاستلام بخط مقروء على صورة كل خطاب واعتماد ذلك ببصمة خاتم شعار الجمهورية الخاص بهذه المصلحة

مع إثبات ساعة وتاريخ الاستلام ، وعلى المندوب المذكور إعادة الصورة الموقع عليها بالاستلام والمعتمدة إلى رئيس القلم الجنائي أو وكيله .

□ المادة ٢٨١ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

عند صدور أمر قاضى التحقيق أو غرفة المشورة بالتصرف في الأشياء المودعة على ذمة القضايا الخاصة بها يجب على كاتب التحقيق أن يطلع كاتب المخزن على هذا الأمر ويوقع الأخير على الهامش المقابل لشارة التصرف بعلمه به لتنفيذه ، ثم يقوم بالتأشير بمضمونه على قسيمة المضبوطات الخاصة ويقوم بعرض المضبوطات على المحامى العام أو مدير النيابة بحسب الأحوال لتنفيذ الأمر الصادر بشأنها .

□ المادة ٢٨٩ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

يجب على كاتب المخزن اتباع ما يلي :-

١ . المبادرة بتنفيذ ما يأشر به من عضو النيابة على قسائم المضبوطات من تصرفات وعليه أن يستخرج فوراً الإحراز التي لم يتم التصرف فيها من المخزن وتصدير المكاتبات الخاصة بدفاتر الصادر الخاصة بالنيابة والتأشير على كل قسيمة بالتاريخ ورقم إرسال الحرز والجهة التي أرسل إليها .

٢ . المبادرة بعرض محاضر البيع المبدئية بالنسبة للإحراز التي تقرر بيعها بالمزاد العلني على عضو النيابة لإبداء رأيه بشأنها قبل البت في البيع .

٣ . استعجال ورود المستندات الدالة على تنفيذ ما تأشر به من تصرفات في الإحراز .

٤ . التأشير على كل قسيمة أشياء بنتيجة تنفيذ التأشير المطلوبة والاحتفاظ بجميع السندات مرتبة لحين عرضها على المفتش الإداري عند قيامه بتفتيش عملية المخزن ، مع الاعتناء بمصير الإحراز التي أرسلت للبيع وتوريد أثمانها لخزانة المحكمة .

ويراعى ضرورة استعمال ورق الكربون ذي الوجهين في تحرير جميع المكاتبات الخاصة بالتصرف

في الإحراز والتي تصدر من النيابة إلى الجهات الأخرى بحيث تظهر الكتابة بظهر أصل المكاتبات وأن يحتفظ بصور المكاتبات بملف خاص مع إثبات أرقام الصادر وتواريخه على تلك الصور .

□ المادة ٢٩٠ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

إذا كانت المضبوطات لم تستعمل في ارتكاب الجريمة ولم تنتج عنها أو كانت الجريمة لم تقع عليها أو لا يوجد فيها ما يفيد في كشف الحقيقة فيجب على النيابة تسليم هذه المضبوطات فوراً لصاحبها إذا كان معلوماً .

فإن لم يكن صاحبها معلوماً فيجب إيداعها مخزن النيابة أو خزانة المحكمة على حسب الأحوال .

□ المادة ٢٩١ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو كان حفظه يستلزم نفقات قيمته فيجب عرض الأمر على عضو النيابة عند التصرف في القضية ليأمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق مع إيداع الثمن خزانة المحكمة ليكون لصاحب الحق فيه أن يطلبه في الميعاد المقرر .

وإذا كانت المضبوطات من مواد التموين فيجب على النيابة الترخيص ببيعها منعاً من تلفها وللإفادة من توزيعها على المستهلكين ويورد ثمنها خزانة المحكمة (أمانات) حتى يتم التصرف في القضية أو يفصل فيها نهائياً

□ المادة ٢٩٢ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

ويراعى ما تقضى به المادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها وتلك التي لم يكن صاحبها معلوماً تصبح ملكاً للحكومة بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك .

□ المادة ٢٩٣ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

ترسل جميع الكتب والصور والأفلام المخلة بالآداب وما شابه ذلك بعد التصرف في القضايا الخاصة بها أو الفصل فيها نهائياً إلى إدارة حماية الآداب بوزارة الداخلية لمصادرتها .

□ المادة ٢٩٤ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

تقوم نيابات أمن الدولة بتنفيذ الأحكام التي تقضى بصادرة الأشياء المضبوطة في القضايا المحكوم فيها من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ بعد التصديق على هذه الأحكام وذلك بواسطة الجهة التي قامت بالضبط وتوريد أثمانها بخزنة المحكمة (إيرادات أخرى) .

□ المادة ٢٩٥ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

ترسل الشيكات الأجنبية التي يتقرر تسليمها لأصحابها من الأجنبي إلى السفارات التي يتبعونها لتسليمها إليهم .

□ المادة ٢٩٦ من التعليمات الكتابية والإدارية للنيابات □

سابعاً : التعامل مع مضبوطات المخدرات طبقاً للكتب الدورية الصادرة عن وزارة الداخلية

الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ١٩٦٩

أولاً : يجب احتفاظ كل محقق بالختم الخاص به لاستعماله في تحريز المضبوطات بمعرفته وفي الحالات التي يضطر فيها المحقق إلى استعمال ختم غيره يتعين عليه الاحتفاظ به ريثما يتم التصرف في الحرز .

ثانياً : يجب تدوين بيانات الحرز بدقة في محضر ضبط الواقعة وبطاقة الحرز وبدفتر قيد المضبوطات نوع الحرز ومحتوياته وأوصافه ورقم القضية واسم المتهم ومكان ضبط الأشياء المحرزة وتاريخ ضبطها وتاريخ التحريز وعدد الأختام مع وضع بصمة واضحة للختم وبيان اسم صاحبه على كل من المحضر والبطاقة والدفتر

ثالثاً : يجب التأكد من سلامة ودقة تحريزه في كل مرة يتم فيها تسليمه وفي حالات الضرورة التي تقتضي التأكد من محتوياته أو جردها .

رابعا : يجب إرفاق شهادة التقدير بالمحضر بعد مطابقتها على بيانات الحرز إذا كانت المضبوطات من الأشياء النفيسة قبل عرضها على النيابة

خامسا : ضرورة حظر تداول الإحراز بين الجهات المختصة تأمينها لها من الضياع أو العبث بمحتوياتها ما لم تكن هناك أسباب جدية لهذا التداول يقتضيها صالح التحقيق .

الكتاب الدوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٦

البند الأول :- على الجهة التي قامت بضبط المادة المخدرة أن تثبت في محضر ضبط الواقعة الحالة التي وجدت عليها المضبوطات عند الضبط ووصفها وإيضاح عدد الطرب والقطع إن وجدت وأنواعها وحالتها إن كانت جافة أو مبللة وما يكون على الغلاف من الماركات والنمر ووزنها واسم من ضبطت لديه ومن تولى الضبط ومن قام بعمل الحرز ووضع الختم ونوع الميزان ، وتفصل العينات الجافة عن المبللة ويوضع كل في حرز .

البند الثاني : تنقل الإحراز من الجهة الفرعية إلى المديرية والمحافظات وإلى الجمارك في صناديق من الصلب مقاس ٦٠×٤٠×٢٠ بقلبين مسكورين كل قفل بمفتاحين يحفظ أحدهما بخزانة الجهة التابع لها الصندوق والذي تسلمه للمندوب داخل حرز مختوم بختم الموظف المختص الذي يختم الصندوق .

الكتاب الدوري رقم ١ لسنة ١٩٧٩

إيداع إحراز المخدرات بمراكز أو أقسام الشرطة بالخزينة الحديدية عهدة المأمور أو نائبه وذلك بعد تحريز اورنيك ٤ مخدرات من أصل وخمس صور ويحتفظ بهذه النماذج بالمركز أو القسم إلى أن تطلب المديرية إرسال الإحراز فيوقع المندوب المكلف باستلام هذه الإحراز ، على الأصل بما يفيد استلامه ويقوم بتسليم الإحراز لمديرية الأمن ومعها الأربع صور الأخرى .

ويسلم مدير إدارة شؤون الخدمة إحراز المخدرات وثلاث صور من النماذج إلى الضابط رئيس المأمورية وذلك بعد أن يوقع على الصورة الرابعة بما يفيد الاستلام .

وبعد تعيين الحرس المناسب وتزويده بالصناديق الحديدية المخصصة لنقل المخدرات يقوم الضابط رئيس المأمورية بوضع إحرار المخدرات في هذه الصناديق بعد مراجعة عددها وبياناتها والتأكد من سلامة الإحرار وأختامها ويحكم إغلاقها ويحتفظ بمفاتيحها معه إلى أن يوصلها إلى المخزن العام للمخدرات بالإسكندرية .

ثامناً:قرارات التصرف في الأشياء المضبوطة علي ذمة أحد قضايا المخدرات طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية

خول قانون الإجراءات الجنائية أكثر من جهة الحق في الأمر برد المضبوطات ، وهي النيابة العامة ويكون ذلك حال إجراء التحقيق بمعرفتها .

قاضي التحقيق اذا ندب للتحقيق قانوناً .

محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

ويراعي في تعداد الجهات المخولة قانوناً حق الأمر بالرد

أن الرد لا يكون للأشياء التي تعد حيازتها جريمة .

أن الأمر بالرد أو برفض الرد قرار لا حكم .

أن للمضروب من قرار رفض الرد رفع دعوى مبتدأة أمام القضاء المدني طالباً الرد

نصوص قانون الإجراءات الجنائية :

يجوز أن يأمر برد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم . ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلاً للمصدرة .

(المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية)

يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها .

وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه الحق في حبسها بمقتضى القانون .

(المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية)

يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة - ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى

(المادة ١٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية)

لا يمنع الأمر بالرد ذوى الشأن من المطالبة أمام المحاكم المدنية بما لهم من حقوق ، وإنما لا يجوز ذلك للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب أيهما في مواجهة الآخر .

(المادة ١٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية)

يأمر بالرد ولو من غير طلب ، ولا يجوز للنيابة العامة ولا لقاضي التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة ويرفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بناء على طلب ذوى الشأن لتأمر بما تراه .

(المادة ١٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية)

يجب عند صدور أمر بالحفظ ، أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أن يفصل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى إذا حصلت المطالبة بالرد أمام المحكمة .

(المادة ١٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية)

للمحكمة أو لمحكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم للتقاضى أمام المحاكم المدنية إذا رأت موجبا لذلك وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة ، أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها .

(المادة ١٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية)

الأشياء المضبوطة لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك .

(المادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية)

من قضاء محكمة النقض في المصادرة .

بعد أن أورد الحكم الأدلة التي أقام عليها قضاءه بإدانة المطعون ضده ، عاقبه بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق لحيازته المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي ، وأمر بمصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من ذات القانون ، وأورد في أسبابه بشأن عدم مصادرة السيارة المضبوطة قوله "أما السيارة فلا ترى المحكمة محلا لمصادرتها ذلك لأنه لم يثبت على وجه اليقين أن المتهم استعملها لذاتها في حيازة المخدر وإنما جاء ذلك عرضا شأنها شأن ما يستخدمه في قضاء أغراضه الخاصة من مسكن وملبس وخلافه لا تكون محلا للمصادرة لو أخفى فيها مخدر ، لما كان ذلك ، وكانت المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل ، وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنائيات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدير وقائى لا مفر من اتخاذها فى مواجهة الكافة ، وإذ كان النص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن يحكم فى جميع الأحوال بمصادره الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة " يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، تلك الأدوات ووسائل النقل التى استخدمها الجانى لكى ستزيد من إمكانياته لتنفيذ الجريمة أو

تخطى عقبات تعترض تنفيذها - وكان تقديرها إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة - بهذا المعنى - إنما يعد من إطلاقات قاضى الموضوع فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة تأسيسا على ما استظهر له من أنه لم يكن لها دور أو شأن فى ارتكاب الجريمة، لا تكون قد جانب التطبيق القانونى الصحيح ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣)

إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه .

لما كانت الدرجات البخارية غير محرم إحرازها، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصر على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة البخارية محل الطعن ولون بيان مالكتها وهل هو المطعون ضده الثانى الذى كان يقودها أم شخص آخر ومدى حسن نية أيا منهما وصلته بجريمة إحراز المخدر المضبوط ، وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما أن يعجزا محكمة النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم والتقارير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن - وهو عيب يتسع له وجه الطعن - لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد شاب خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)

القضاء بمصادرتها استنادا إلى المادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات وكان لا يبين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن نازع في ملكية السيارة التي ضبطت في حوزته وخلت مدونات الحكم مما يفيد أنها مملوكة لغيره ، فإنه لا يقبل منه حديث عن ذلك لأول مره . أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستلزم تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء

من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء - أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعل أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . وإذا كان ما تقدم وكانت السيارة المضبوطة غير محرم حيازتها وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت من واقع المستندات التى أرفقتها النيابة العامة بالدعوى أن السيارة التى ضبط بها المخدر مملوكة لسيد من الغير حسنة النية ليست فاعلة أو شريكة فى الجريمة فإنه إذ لم يقضى بمصادرة السيارة يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يعيبه عدم الاستعلام من الجهات الرسمية عن ملكية السيارة لما هو مقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية من أن القاضى الجنائى يحكم فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته مما يطرح أمامه فى الجلسة دون إلزام عليه بطريق معين فى الإثبات إلا إذا استوجبه القانون أو حظر عليه طريقا معينا فى الإثبات - وإذا كانت . المحكمة قد عولت فى استظهار ملكية السيارة على المستندات المقدمة فى الدعوى - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٦١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)

لما كان نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادره ما يملكه . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم قد اقتصر على واقعة ضبط المخدر بالسيارة رقم ملاكى إسكندرية التى استخدمت فى ارتكابى الجريمة ، دون استظهار المالك لها وهل هو المطعون ضده أم شخصا آخر حسن النية لا صلة له بهذه الجريمة، وكان هذا القصور من شأنه تعجيز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو عيب يتسع له . وجه الطعن ، ويستوجب نقض الحكم مع الإحالة .

(الطعن رقم ٦٥٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٨)

لما كان لا يبين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن نازع فى ملكيه السيارة اللى ضبطت فى حوزته وخلت مدونات الحكم مما يفيد أنها مملوكة لغيره ، فإنه لا يقبل منه الحديث عن ذلك لأول مره أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعه تستلزم تحقيقا تتحسر عنه وظيفة المحكمة .

(الطعن رقم ٦٥٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه تم ضبط مخدر الأفيون بيد أنه أغفل القضاء بمصادرته على الرغم من وجوبها قانونا باعتبار أن المصادرة فى الدعوى المطروحة - وجوبيه يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهه الكافة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمه النقض - تصحيحه والقضاء بمصادره المخدر المضبوط .

(الطعن رقم ٦١٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى . بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده - إلى جانب المواد المخدرة - مطواة ثبت أنها ملوثة بمخدر الحشيش ، وكان الحكم قد قصر قضاءه - فى خصوص المصادرة - على المادة المخدرة المضبوطة دون المطواة سائلة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة شاملة للمطواة والمواد المخدرة المضبوطة .

(الطعن ٥٧٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣)

المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادره الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم فى جميع الأحوال بمصادره الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده إلى جانب الجوهر المخدر مبلغ من النقود ومطواة ثبت خلونصلها من أى أثر مادة مخدرة ، وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سائلة الذكر مما مفاده انصراف المصادرة الى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه ، إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الجوهر المخدر المضبوط .

(الطعن ١٠٦٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من المطعون ضدهم كما دلل على ثبوت استخدام السيارة المضبوطة فى ارتكاب الجريمة وذلك من واقع محضر التحريات وإذن تفتيش النيابة وضبط السيارة وبها المخدرات ثم انتهى إلى معاقبة المطعون ضدهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة مع تغريمه ١٠٠٠٠ جنيه وكل من الثانى والثالث بالحبس لمدة ٦ شهور مع تغريمه ٥٠٠ جنيه كما قضى بمصادره المواد المخدرة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه وإذ كان ما تقدم وكانت السيارات غير محرمة إحرازها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصررت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكتها وما إذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول الذى أسند إليه وحده قصد الاتجار - أم لقاتلها - المطعون ضده الثالث - والتى أسند اله مطلق الإحراز المجرد عن أى قصد - أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الإحالة .

(الطعن ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)

لما كانت المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار

تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات - وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فان المحكمة إذ لم تقضى بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتى لم يثبت لها استخدامها فى ارتكاب الجرب ، لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعاه الطاعن من دعوى التناقض .

(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨١)

لما كان الحكم فيما اعتنقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوط والغير مدرج بالجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات أن الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالأقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحقق له ربحا أكبر ، وكان قانون العقوبات قد نص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٥ منه على أنه " يجوز للقاضى إذا حكم بعقوبة لجنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى استعملت أو التى من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير حسن النية) فان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مصادرة لتلك الحبوب والتى ليست من المواد المخدرة وكذلك للنقود يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أورده واستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالأقراص المخدرة واتجاره فيها وبعده النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨١)

من المقرر أن المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ - والتي طبقها الحكم سليماً في حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة و الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة . فإن المحكمة إذ لم تقضى بمصادرة النقود المضبوطة - والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له في مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شرائه بقصد الاتجار لا تكون قد جانب التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعه الطاعن من دعوى التناقض .

(الطعن ١٧٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢)

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بوجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع الطاعن - إلى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لاستخدامه فيها - مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية و الإنجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادره المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالف الذكر مما مفاده انصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الميزان والجواهر المضبوطة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(الطعن ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٧)

يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال - على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣)

المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه .

(الطعن ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٣)